في محاضرة لعباد والعليمي:

دعوة خطباء المساجد للقيام بدورهم في توعية ابناء المجتمع بامور دينهم ودنياهم

■.. صنعاء/سبأ..

حث الأخوان حمود عباد وزير الاوقاف والارشاد والدكتور رشاد العليمي وزير الداخلية خطباء المساجد على مضاعفة الجهود في توعية شرائح المجتمع في مجال حصر الاوقاف ودفع افراد المجتمع للتمسك بالقيم والاعراف الداعية لوحدة الامة ولم شمل كلمتها بما ينسجم مع الشريعة الاسلامية السمحاء ورفض العادات السلبية التي يرفضها ديننا الحنيف وتضر بأبناء المجتمع ، وتناول الوزيران في محاضرتهما أمس في دورة تأهيلية تنظمها وزارة الاوقاف والارشاد لـ ٣٥٠ خطيبا ومرشدا القضايا المعاصرة التي يشهدها العالم وتتأثر بها الجمهورية اليمنية.

وأكد الدكتور رشاد العليمي على دورخطباء وائمة المساجد في تحقيق ما يصبو اليه المجتمع كونه يعتبر من وسائل الضبط غير الرسمية التي لها الأثر الكبير في تعزيز وترسيخ الامن والاستقرار في المجتمع وخفض نسبة الجريمة والعنف ٠

وقال ان دور الخطيب يعادل دور الف من منتسبي رجال الشرطة لانه يزرع في نفوس الآلاف من مستمعيه القيم الحسنة التي تجعل من كل شخص رقيب نفسه.

وأشار وزير الداخلية في محاضرته الى الاسباب والعوامل التي تساعد على ارتفاع الجريمة ومنها التحضر والتوسع المدني وتعدد مصادر التربية من وسائل الاعلام وخاصة التي تركز على النفس والافكار التي تشوه عقول الشباب وتستغل تحمسهم استغلالا خاطئا ٠

ونوه الى اهمية تركيز خطباء المساجد على التوعية بمخاطر ظاهرة حمل السلاح داخل المدن والاستعمال الخاطئ له وترك الاسلحة في المنازل.

وتناول الاخ حمود عباد وزير الاوقاف والارشاد عملية الحصر للاوقاف التي نفذتها وزارة الاوقاف والارشاد بهدف المحافظة على أموال الوقف ومصادرها ومقاصدها مؤكدا على أهمية دور الخطباء في تعريف الناس بأهمية الوقفية في تسهيل احوال الناس ومساعدة الفقراء منهم في أحوالهم المعيشية.

وأكد وزير الأوقاف والارشاد على أهمية ان ينمي خطباء المساجد في عقول أبناء المجتمع وخاصة الشباب حب الوطن ووحدته التي حث عليها الدين الاسلامي الحنيف بنص القرآن والسنة النبوية وعدم استغلال المنابر للأغراض الشخصية او الحزبية او اثارة النعرات المذهبية والطائفية.

هذا وقد القى الدكتور احمد العجل الاستاذ المساعد بكلية الاعلام بجامعة صنعاء محاضرة عن الوحدة الاسلامية ودور الاعلام في توجيه المجتمع تناول فيها الاخطار المحدقة بالأمة الاسلامية ومقومات الوحدة الاسلامية وأسباب الفرقة والتمزق والحلول الكفيلة للقضاء على تلك الاسباب.

وزير التربية والتعليم لـ" الثورة "

تخصيص ٧٠مليون دولار للتدريب خلال الخمس السنوات المقبلة

الثورة/عبدالواحد البحري/سبأ

أكد الدكتور عبدالسلام محمد الجوفي وزير التربية والتعليم أن مطلع الشهر المقبل سيشهد اهتماماً بجوانب التدريب في عموم المديريات والمحافظات .

مشيراً في حديث لـ الثورة ينشر لاحقاً أن العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م سيكون عاماً للتدريب والتاهيل لأن الوزارة مهتمة كثيراً بعلم الحاسوب حيث ضمنته الجدول المدرسي هذا العام وبدأ في العام الماضي إدراكا لأهمية هذا النوع من التعليم الحديث وحاجة سوق العمل لهذا النوع من المخرجات.

وقال: لقد استفادت الوزارة من تكنولوجيا الحاسبات في حجز أربع مواقع الكترونية تتواصل مع العالم من خلالها لأن الكمبيوتر أصبح جزءا أساسيا من مكونات الوزارة.. واضاف الدكتور الجوفي أن جميع وكلاء الوزارة يستخدمون الحاسوب في أعمالهم اليومية وعن الاحلال أجاب قائلاً:

لدينا كوادر مؤهلة تاهيل عال واحللناها بدلاً عن مؤهلات الابتدائية والاعدادية والدبلوم ولدينا كوادر من حملة البكالوريوس والماجستير واحللنا العام الماضي ١٣٠٠معلم ومعلمة وهذا العام سيتم احلال ١٧٠٠معلم ومعلمة ويبقى ٣٥٠٠ معلم ومعلمة معار من الأشقاء العرب.. موضحاً بأن حاجتنا للأشقاء في التدريس ستستمر أربع سنوات قادمة فقط.

واعترف الاخ الوزير بوجود خلل في الإدارة المدرسية وفي التوجيه وذلك لان قانون السلطة المحلية أعطى حق تعيين الإدارة المدرسية للمحافظين، ومدير مكتب التربية حق في الترشيح.

مؤكداً بأن شهر سبتمبر القادم ستبدأ اللجان في النزول للتأكد من سلامة اختيار الإدارة المدرسية.

مشيراً إلى أن تعيين الموجهين يصدر به قرار من وزير التربية وتوقيع المحافظ.

وأن الوزارة بدأت في غربلة الموجهين الموجودين لأنهم يعتبرون عيون الوزارة في الميدان ومن خلال أربع تقارير سنوية لأربع زيارات جماعية للموجهين لكل منشأة تعليمية كما أن الموجهين يحظون بتدريب على أيادي خبراء عرب ويمنيين.

مؤكداً بأنه قد تم تخصيص ٧٠مليون دولار لمراكز التدريب للخمس السنوات القادمة.

وقال الدكتور الجوفي لأول مرة العام الماضي يتم امتحان جميع مدارس الجمهورية الأهلية بمناهج وزارة التربية.

وأن أي مدرسة تعتبر نفسها فوق القانون سيتم إغلاقها وإدارة التعليم الأهلي والخاص تتحمل مسؤولية المدارس غير المرخصة.

وعن الاختلالات التي رافقت العملية الامتحانية هذا العام رد الاخ الوزير قائلاً أن ٤٥٠ طالبا وطالبة هربوا بدفاتر الامتحانات و١٧٣ حالة انتحال للشخصية تم ضبطها.. وأن الزي المدرسي كما هو حيث تم إقراره من مجلس النواب مشيراً إلى أن الوزارة تتفاوض مع وزارات التربية في مصر والسودان وسوريا لتوفير ٨٠٠ معلم ومعلمة بنظام الإعارة بدلاً من التعاقد.

وحول الاستعداد لبداية العام الدراسي يقول الاخ الوزير أن فرق التوجيه بدأت استعدادها لاختبار الموجهين مضيفاً أن الأسبوعين الأولى من سبتمبر ستخصص للتدريب.

من جانب آخر حث الدكتور عبد السلام الجوفي وزير التربية والتعليم مدراء مكاتب التربية والتعليم بالمحافظات، وضع خطط عملية لتنفيذ استراتيجية التعليم الاساسي على ضوء الخارطة المدرسية والاستفادة من التعداد السكاني لايجاد تخطيط سليم٠

وشدد خلال ورشة العمل المكرسة لعرض الخطط السنوية لمكاتب التربية والتعليم بالمحافظات لتنفيذ استراتيجية التعليم الاساسي التي عقدت أمس على ضرورة أن تراعى هذه الخطط خصوصية كل محافظة لافتا بهذا الصدد الى أهمية اعطاء المزيد من اللامركزية في المشاريع مع اشراف وزارة التربية والتعليم على المشاريع الكبيرة، وطالب مدراء مكاتب التربية بالمحافظات الاستفادة من الدعم السنوي المقدم من المانحين والبالغ ٤٠٠ مليون دولار سنويا، واستغلاله في تحقيق الأهداف المطلوبة٠

بسعة (٤٥) مليون م٣

اليمن تعتزم تنفيذ ثاني اكبر السدود في التاريخ اليمني مطلع العام ٢٠٠٥م

المؤتمرنت-محمد طاهر

أنهت إحدى الشركات الأجنبية المكلفة إعداد دراسة جدوى فنية واقتصادية لإنشاء ثاني أكبر السدود المائية في اليمن بسعة (٤٥) مليون م٣ وتكلفة إجمالية تبلغ (١١٦ .١٤) مليار ريال بما يساوي (٧٦.٣) مليون دولار ،يبدأ تنفيذه مطلع العام القادم ٢٠٠٥م.

وقال المهندس مصطفى العبسي مدير عام وحدة تشييد السدود الكبيرة بإدارة الري والمنشآت المائية التابعة لوزارة الزراعة والري لـ(المؤتمرنت):إن تنفيذ سد (الخارد) في مديرية نهم محافظة صنعاء سيكون ثاني أعظم منجز تأريخي بعد سد مأرب الذي أقيم في العهد السبئي وأعيد بنائه في عام ١٩٨٦م وذلك لتغذية العاصمة صنعاء وضواحيها بمياه الشرب ،حيث تقدر الدراسات الفنية الخاصة بالمشروع عدد المستفيدين (١.٩) مليون نسمة .

وحسب الدراسات التي نفذتها الشركة الاستشارية الباكستانية ((ACE الهندسية المتحدة بجانب شركة غيث اليمنية لتقنية المياه –بالاتفاق مع وزارة الزراعة – فإن طول السد يبلغ ٣٠٠متر وعرض ١٠مترعند القمة، بسعة تخزينية تبلغ(٤٥) مليون م٣ ،بمساحة تجميعية تبلغ (٩١٠كم٢).

وأضاف المهندس العبسي المشرف الرئيس على المشروع أن مجموع الإمداد السنوي لسد الخارد سيكون (٥مليون م٣) في العام، حيث تصف الدارسات إنشاء المشروع بأنه أنجع الحلول المقترحة لتزويد مدينة صنعاء بمياه الشرب كونه يقع في وادي الخارد بمنطقة نهم ضمن نطاق حوض صنعاء الذي تبلغ مساحته(٣٢٠٠ كم٢)، وعلى متوسط ارتفاع (٢٢٠٠متر) عن سطح البحر.

وتذكر الدراسة أن عدد سكان الحوض الذين سيستفيدون من السد يبلغ (١,٩) مليون نسمة منهم (٣٠٠,٠٠٠) يقطنون ضواحي العاصمة صنعاء.

وقال الخبير اليمني مصطفى عبده سعيد العبسي إن سد الخارد سيتم تزويده بمعدات حديثة أوتوماتيكية لتصريف وتوزيع المياه وهو ما يميزه عن سد مأرب الذي يعد أحد المشاريع العملاقة في اليمن ،مشيراً إلى أن التصريف الأعظمي للمفيض (القناة المتفرعة من السد) يبلغ (٢٦٨٥م٣)في الثانية، وأن طول الأنبوب الذي سيمتد حتى الخزان الرئيس قرب العاصمة صنعاء يبلغ (٦٥ كم) مزدوج قطر الواحد (٤٠٠) ملليمتر وسعة ضخه ٢٦,٠٠٠م٣ في اليوم، (٣٠٠ لتر في الثانية الواحدة)،بضغط كلي يبلغ (٥٠٠) متر.

ويتضمن المشروع إنشاء سد تخزيني بسعة (٤٥) مليون متر٣ ،وتغذية جوفية و(٤) حقول مياه جوفية كل حقل يتكون من (١٥)بئر "بعد السد مباشرة " ،بالإضافة إلى محطة معالجة لمياه السد بطاقة تبلغ(٢٠,٠٠٠م٣)في اليوم، حيث سيعمل مشروع السد بطاقة إمداد كهربائية تصل إلى(٦,٦) كيلو وات.

ويأتي استئناف تحديث دراسات سد الخارد الفنية التي تنفذها حالياً الشركة الباكستانية الهندسية المتحدة بعد توقف دام (١٣) عاماً من هذه الدارسات الذي نفذتها شركة (سيلخوبر ومكسبورت) الروسية عام ١٩٩١م التي أعدت مقترح إنشاء المشروع وتصاميمه والجدوى الاقتصادية منه ،لتعلن آنذاك التوقف عن مواصلة مراحل الإعداد متأثرةً بانهيار الاتحاد السوفيتي الذي بدأ قبل عام من ذلك التاريخ .

وتضمنت الدراسة السوفيتية تصميم ارتفاع السد(٧٠متر) لمواجهة أقصى فيضان محتمل ،حيث يقدر التصريف في وادي الخارد ما بين (٣٠٠٠-٤٠٠٠م٣) في الثانية، وتكون سعة بحيرة السد(٤٥) مليون م٣

وأوضح المشرف المختص بإنشاء سد الخارد أن عملية التنفيذ تتضمن وضع ردميات صخرية مع نواة إسفلتية خرسانية، مشيراً إلى أن خبراء الشركة الباكستانية بالتعاون مع خبراء جيولوجيين يمنيين يقومون حالياً بتحريات جيولوجية في موقع السد لمعرفة نوعية الصخور على جانبي الحاجز المائي الذي سيتم إقامته وعلى بعد مئات الأمتار في العمق لتحديد المعالجات المناسبة لذلك ،بحيث يقاوم أعلى ارتفاع لمنسوب المياه المقدر بـ (١٩٧٥)متر.

يذكر أن تكلفة إنشاء سد الخارد تبلغ (١٤,١١٦)بليون ريال بما يساوي (٧٦,٣) مليون دولار بتمويل من صندوق أبو ظبي للتنمية ، وتبلغ تكلفة التشغيل والصيانة(٥,٣٦) مليون دولار سنوياً.

وقال المهندس مصطفى عبده سعيد العبسي إن خبراء الشركة الباكستانية ((ACEسيبدءون تنفيذ المرحلة الثانية التي تشتمل على إعداد التصاميم النهائية ووثائق العطاء وتقديمها إلى وزارة الزراعة والري المشرف العام على المشروع والتي بدورها ستقوم بالرفع بجميع الدارسات بمراحلها الأولى والثانية إلى مجلس الوزراء ، ليتم بعد ذلك الإعلان عن مناقصة إنشاء المشروع وعلى مستوى دولي ، منوهاً إلى أن بدء عملية التنفيذ ستكون مطلع شهر يناير القادم.

اختتام دورة الباحثين الاجتماعيين

٢٥٪ نسبة الإنجاز في المرحلة الثانية من سد مارب

مارب/الثورة

عقد أمس في محافظة مأرب اجتماع موسع برئاسة الأخ عبدالله علي النسي محافظ المحافظة وضم الأخوة مسؤولي الهيئة العامة لتطوير المناطق الشرقية ومشروع سد مأرب وممثلي الشركة المنفذة والاستشارية لمشروع سد مأرب للمرحلة الثانية حيث استعرض الاجتماع سير العمل ونسبة الإنجاز في المشروع واكد الاخ المحافظ على ضرورة مضاعفة الجهود لإنجاز هذا المشروع الحيوي والهام والذي توليه القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية كل الرعاية والاهتمام بهدف ربط المحافظة بشبكة قنوات الري في إطار التنمية الزراعية واستصلاح الأراضي.

من جانبه أوضح الأخ محسن أحمد جلال مدير عام مشروع سد مأرب بأن تنفيذ المرحلة الثانية بدأ في ابريل العام الماضي بتكلفة ٢٣ مليوناً و٩١ ألف دولار بتمويل إماراتي مشيراً إلى أن نسبة الإنجاز للمشروع وصلت إلى ٢٥٪ مؤكداً بأن العمل في القنوات يسير بوتيرة عالية وقال أن المساحة الكلية والتي ستروي من المشروع ٧٤٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية.

من جهة أخرى اختتمت أمس بمحافظة مأرب ورشة العمل للباحثين الاجتماعيين والتي نظمها صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة بمشاركة ٢٨ متدرباً منهم ١٤باحثاً و١٤ مشرفاً يمثلون مديريات المحافظة وفي الورشة التي استمرت يومين تم خلالها تعريف المشاركين بآليات البحث الميداني للحالات المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية وكيفية استخدام استمارات البحث والبيانات المصاحبة لذلك.

وأكد الأخ علي محمد الصبري مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية بمأرب بأن البحث الميداني للحالات الجديدة يشمل ٧٩٩ حالة لعام ٢٠٠٤م موزعة على مستوى مديريات المحافظة مشيراً في هذا السياق إلى أن عدد الحالات المعتمدة للمحافظة تبلغ ١٠٧٩٨ حالة بمبلغ ربعي كل ثلاثة اشهر ٥٢مليوناً ٣٥٢الفاً و٢٠٠ ريال وقال أن عدد الحالات المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة ٥٢١٢٥حالة على مستوى ٥٤٧قرية و٦٠عزلة في محافظة مأرب مؤكداً أنه تم مؤخراً عقد ورش عمل على مستوى مديريات المحافظة لعدد ١٠٨ مشاركين من أعضاء المجالس المحلية.